مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة: الواقع والمأمول

جاسم محمد جرجيس*
وسام يوسف مصلح**

١- التمهيد:

يهدف البحث إلى معرفة واقع مكتبات الوزارات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يرى الباحثان أن هذا النوع من المكتبات في دولة الإمارات لم يأخذ حقة من الدراسة والبحث، ولقد ركزا في الدراسة على مكتبات الوزارات الاتحادية والبالغ عددها ثماني مكتبات. ويجيب البحث عن تساؤلات مهمة لمعرفة واقع مكتبات الوزارات في دولة الإمارات من حيث التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة، والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة، وكذلك أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه تلك المكتبات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها معظم الوزرات وفي ظل توجه حكومة الإمارات نحو الحكومة الذكية تتجه نحو بناء مكتبات ومراكز معلومات متقدمة حيث يغلب عليها الطابع التكنولوجي والإلكتروني المتطور. ولقد تفاوتت الأوضاع في مكتبات الوزارات ما بين متقدمة جدًّا في تجهيزاتها وأدواتها وما بين التي بحاجة إلى إدخال بعض التطويرات. ومن أهم التوصيات أن يكون هناك جهة مركزية تقوم على إعداد المعايير التطويرية والتعاونية في تلك المكتبات وإنشاء ائتلاف أو تحالف (Consortium) لهذه المكتبات لتتمكن من توحيد الجهود وتتشارك في قواعد ومصادر المعلومات.

* أستاذ علم المعلومات، الجامعة الأمريكية في الإمارات العربية المتحدة.
** ماجستير إدارة المكتبات والمعلومات، الجامعة الأمريكية في الإمارات العربية المتحدة.

٢- المقدمة:

تعتبر المكتبات الحكومية أحد أنواع المكتبات المتخصصة حيث تكتسب المكتبة مهامها ومسؤولياتها وتخصصها من الجهة الحكومية التي تتبع لها، وحسب الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا) فإن للمكتبات الحكومية مسؤولية المساهمة في دعم أهداف المؤسسة الأم، حيث تعتبر من وظائفها الأساسية صياغة البرامج والسياسات، النشاطات الإدارية والتنظيمية، الوظائف الاستشارية، المساعدة في إعداد الأبحاث. وتعتبر المكتبة من العناصر المهمة في المؤسسات الحكومية التي تسعى للتميز والجودة وخاصة في هذا العصر الذي توجهت فيه الحكومات إلى ما يسمى بالحكومة الذكية (Smart government). ولذلك يقع على عاتق الدوائر الحكومية في الحكومات العبء الأكبر في التنبؤ ومعرفة الخدمات التي يجب أن يتم تقديمها للمواطنين ويكون ذلك من خلال الدراسات الحقيقية والوصول إلى النتائج الدقيقة. ولا يمكن العمل داخل هذه الدوائر الحكومية إلا بتوفير مصادر معلومات على نفس القدر من الجودة والسرعة التي تقوم بها هذه الدوائر لتقديم خدماتها للمواطنين. وهنا يكمن دور المكتبة لتكون هي أداة الدوائر الحكومية التي لا غنى عنها لتوفير أفضل المعلومات والخدمات بأفضل الأساليب وأحدثها لمن يعملون داخل الدوائر الحكومية، والتي هنا تمثلها المكتبة الحكومية التي تختص بأعمال الدائرة الحكومية التي تتبع لها. ومكتبات الوزارات هي من أنواع المكتبات الحكومية والتي بدورها لها بالغ الأثر في تزويد متخذي القرار والعاملين في الحكومات بأجود المعلومات وأحدثها. ولقد وجدت مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٧١ وكباقي المكتبات مرت في مراحل من التطور والتنوع، إذ سيتناول البحث ما تحقق خلال مسيرة تلك المكتبات وما يأمل الباحثان أن يتحقق مستقبلاً لتواكب هذه المكتبات سعي دولة الإمارات لإقامة مجتمع المعرفة وتساهم في تحقيق ذلك.

٣- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في السعي إلى معرفة الوضع الحالي لمكتبات الوزارات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والوقوف على أهم المعوقات والصعوبات

التي تواجه هذه المكتبات في تطورها وتقديم خدماتها للمستفيدين من داخل الوزارة وخارجها، إضافة الى معرفة ما يتوافر في هذه المكتبات من استعداد كافٍ لتكوين مكتبات قادرة على تلبية احتياجات المستفيدين في تلك الوزارات.

٤- أسئلة البحث:

يجيب البحث عن الأسئلة الرئيسة التالية:

١- ما هو وضع مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة؟

٢- ما أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه هذه المكتبات في تحقيق اهدافها؟

٣- ما الوسائل التي يمكن اتباعها لتطوير مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة وبما ينسجم مع توجهات دولة الإمارات المستقبلية نحو إقامة مجتمع المعرفة وتفعيل دور تلك المكتبات للمساهمة في تحقيق ذلك؟

٥- أهداف البحث

تدور أهداف البحث حول ما يلي:

١- تقييم وضع مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة.

٢- تحديد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه مكتبات الوزارات في تحقيق أهدافها.

٣- الخروج بمقترحات وتوصيات تسهم في رسم خارطة طريق للتوجهات المستقبلية لمكتبات الوزارات لتواكب هذه المكتبات سعي دولة الإمارات لإقامة مجتمع المعرفة وتساهم في تحقيق ذلك.

٦- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من ندرة الدراسات التي تناولت واقع مكتبات الوزارات في دولة

الإمارات العربية المتحدة. وبما أن حكومة الإمارات العربية المتحدة هي الآن من الحكومات الرائدة على المستوى العربي والعالمي في التوجه نحو الحكومة الذكية، وتأتي أهمية هذا البحث أيضًا من أنه أول بحث كرس لدراسة مكتبات الوزارات والإطلاع على واقعها من حيث التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة، والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة، والصعوبات والتحديات. ويؤمل من هذا البحث أن يقدم واقعًا ملموسًا عن مكتبات الوزارات في الإمارات للاستفادة منه في تطوير مستقبل هذه المكتبات والمساهمة في تحقيق رؤية الإمارات المستقبلية.

٧- الدراسات السابقة:

من خلال المسح لما كتب حول الموضوع وقف الباحثان على عدة دراسات تتناسب وفكرة البحث وتصب بشكل وبآخر في مجاله الموضوعي، وتاليًا عرض مفصل لهذه الدراسات:

أولى هذه الدراسات دراسة ماجستير بعنوان: "المكتبات ومراكز معلومات الوزارات في المملكة العربية السعودية"، (القحطاني، ٢٠١١) تناولت هذه الدراسة مكتبات ومراكز معلومات الوزارات في المملكة العربية السعودية، من خلال التركيز على دراسة الأوضاع الحالية والتطلعات المستقبلية لتلك المكتبات من جميع النواحي الإدارية والفنية وكل ما يتعلق بالمباني والتجهيزات والقوى العاملة، والنظم الآلية المستخدمة بتلك المكتبات، بالإضافة إلى الخدمات والأنشطة التي تقدمها للمستفيدين منها، فضلاً عن إمكانية وجود تعاون بينها، وتحديد أهم مجالاته. وكان الهدف من إجراء الدراسة التعرف إلى الواقع الحقيقي الذي تعيشه تلك المكتبات، والتعرف إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجهها، وتقديم حلول علمية واقتراح خطة لتحسين واقعها وتطويره من خلال دراسة وتحليل المعايير العالمية من جهة، استطلاع آراء العاملين بها من جهة أخرى.

وفي دراسة ماجستير: "بعنوان مكتبات وزارة الأوقاف في بغداد والموصل: دراسة تحليلية تقويمية مقارنة" (العاني، ٢٠٠٤)، هدفت إلى التعرف إلى واقع حال مكتبات الأوقاف في أهم مدن العراق وهي بغداد

والموصل وإبراز نقاط الضعف والقوة في هذه المكتبات والتي شملت خمس مكتبات أربع منها في بغداد، وواحدة في الموصل. وتوصلت النتائج إلى أن مكتبات الأوقاف تنتمي إلى ثلاثة أنواع للمكتبات، فهي أكاديمية المجموعة متخصصة الاتجاه الموضوعي، عامة الاستخدام. وتوصل الى توصيات من أهمها إطلاق نداء وطني وعربي للاهتمام بهذا النوع من المكتبات.

وفي دراسة بعنوان: "الاحتياجات التدريبية للعاملين في المكتبات المتخصصة في القطاع الحكومي بدولة الكويت: دراسة ميدانية" (الخباز، ٢٠٠١)، وهي تهدف إلى التعرف إلى السمات العامة والاحتياجات التدريبية للعاملين في تلك المكتبات. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن غالبية الوزارات والإدارات الحكومية تحتوي على مكتبة مركزية متخصصة بجانب عدد متفاوت من المكتبات المستقلة أو فروع، بينما لا تملك وزارات أخرى مكتبة، في حين بدأ بعضها بإنشاء مكتبات جديدة، وأن تلك المكتبات تعاني نقصًا في المتخصصين، وأن بعض الموظفين يرغبون في التدريب وبعضهم الآخر لا يرغب.

وفي دراسة ماجستير أخرى بعنوان: "مكتبات الوزارات في مصر: دراسة ميدانية" (راضي، ٢٠٠٠)، تناولت واقع الخدمات المكتبية المقدمة في الوزارات المصرية، حيث قدمت وصفًا تحليليًّا للجوانب التنظيمية والإدارية للمكتبات محل البحث، فناقشت موقعها في الهيكل التنظيمي للوزارات والإمكانات المادية والبشرية، ومصادر المعلومات وعملية بنائها وتنميتها ومعالجتها، وأهم الخدمات المقدمة، وتختلف هذه الدراسة من حيث البعد الجغرافي لمجتمع الدراسة.

وأوضحت الدراسة التي قام بها (Hawkins و Rossi 1980) بعنوان: "أوضاع المكتبات ومراكز المعلومات الحكومية في الولايات المتحدة: تقرير إحصائي"، حيث تم إعداد التقرير للمركز الوطني للإحصاءات التعليمية وتناول التقرير البيانات والمعلومات الإحصائية التي جمعت من خلال الدراسة المسحية التي أجريت عام ١٩٩٤ على المكتبات ومراكز المعلومات الحكومية في الولايات المتحدة، وشملت الدراسة نحو ١٢٣٤ مكتبةً ومركزَ معلومات حكوميًّا في

جميع الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت النتائج إلى أن هناك تباينًا كبيرًا في حجم المكتبات الحكومية من حيث مجموعاتها من أكبر مكتبة في العالم وهي مكتبة الكونجرس إلى أصغر مكتبة في الدولة. وتختلف من حيث نوعية المجموعات وطبيعة الخدمات والتجهيزات.

أما رسالة الدكتوراة "رضا مستخدمي المكتبات الحكومية: دراسة حالة مكتبة وزارة الخارجية السعودية (عباس، ١٩٩١م)، التي صدرت باللغة الإنجليزية وقدمت لجامعة شمال تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، فهي دراسة تحليلية ميدانية الهدف منها قياس وتقييم وتحليل مدى رضا موظفي وزارة الخارجية تجاه الخدمات التي تقدمها مكتبة الوزارة وكذلك تطوير نموذج لتقييم رضا مستخدمي المكتبات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها بأن تولى المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بمكتبات الوزارات وإتاحة المباني المناسبة لها وتزويدها بكل ما يلزم، وإتاحة الفرصة للعاملين للمشاركة في وضع الخطط الاستراتيجية الإدارية الخاصة بالوثائق وأنظمة المعلومات.

وفي البحث الميداني الذي قام به الباحث (الصوينع، ١٩٨٥م) وقدمه لمعهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، وتناول قضية استخدام الموظفين للمكتبات الحكومية المنتشرة في مختلف الأجهزة، مثل الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية الأخرى التي يتوافر فيها مكتبات، وكان الهدف من البحث معرفة أهمية المكتبة للموظفين ودراسة نمط الطلب على المعلومات لمختلف الأغراض التي يحتاجها الموظفون من خلال التركيز على أنماط وسلوكيات استخدامهم للمكتبة، وأسفر البحث عن جملة من النتائج والتوصيات التي تؤكد أن مثل هذه المكتبات المنتشرة في بعض الجهات الحكومية لا تهدف إلى مساندة العمليات التعليمية والإعلامية فقط، وإنما تهدف إلى تقديم المعلومات اللازمة لحل المشكلات الإدارية واتخاذ القرارات السليمة، الأمر الذي يوجب دمج عملية التطوير هذه في خطط الجهات الحكومية وفي خطة التنمية الشاملة للملكة العربية السعودية.

ومن خلال ما سبق من عرض لأهم الدراسات في مجال الدراسة نستطيع أن نقول إن الدراسات لم تتناول مكتبات الوزارات بالشكل المطلوب، ونجد قلة المصادر التي تتناول هذا الموضوع، ومن الملاحظ أن أيًّا من هذه الدراسات لم تتناول مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة بدراسة مستقلة، وهو ما هدفت هذه الدراسة إلى تحقيقه، لعكس صورة حقيقية واقعية عن المكتبات في الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، كخطوة نحو التخطيط لمستقبل هذه المكتبات.

٨- الإطار النظري للبحث:

- مكتبات الوزارات: ماهيتها وتاريخها:

تعتبر مكتبات الوزارات نوعًا من أنواع المكتبات الحكومية؛ إذ يشير دليل المكتبات الحكومية الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا، ٢٠٠٧م) إلى أن الوزارات والمؤسسات الحكومية يكون لها مكتبة تؤسس وتدعم بشكل بالكامل من الحكومة، وهي تهدف إلى خدمة الحكومة. (ويتألف روادها من الحكومة أساسًا، ويمكن أن يشملوا كل من يرغب في ارتيادها والاستفادة من محتوياتها).

وفق هذا التعريف لا يمكن تفسير مكتبة عامة أو جامعية، وحتى ولو كانت قد أنشأتها الحكومة أو أنها تقدم الخدمات لموظفي الحكومة أو للشعب بأنها "مكتبة حكومية" بسبب اختلاف طبيعة الجمهور الرئيس المستفيد من خدمات المكتبة. وذلك لأن الوظيفة الأساسية للمكتبات الحكومية (الإفلا، ٢٠٠٧) هي خدمة الحكومة على مختلف الأصعدة من خلال جعل كافة المعلومات التي تنشرها الحكومة والهيئات غير الحكومية والأفراد متوافرة، وعادة ما يكون المستفيدون وزراء ومديرين وعلماء واختصاصيين وباحثين. وتختلف هذه المكتبات اختلافًا ملحوظًا في الحجم والنطاق. لهذه المكتبات الحكومية مسؤولية المساهمة ودعم أهداف المؤسسة الأم، ومن وظائفها الأساسية صياغة البرامج والسياسات، والنشاطات الإدارية، والتنظيمية، والوظائف الاستشارية، وبرامج الأبحاث.

ومن خلال ما سبق عرفت الإفلا ايضًا مكتبات الوزارات بأنها: "هي مكتبات تطوّرت في الدرجة الأولى لتلبي حاجات صانعي القرارات والمدراء وغيرهم من الموظفين في دوائرهم ووزاراتهم الخاصّة

بكلّ منهم. وهي تجمع معلومات حكوميةّ أو معلومات أخرى بحسب حاجات هيئاتها الرئيسةّ. وتمتلك مجموعات مهمّة في مجالاتها، إلا أنها من الممكن أيضًا أن تشكّل أهميةّ للباحثين وتوفرّ ما يحتاجون إليه".

وتذكر (القحطاني، ٢٠١١) أن مكتبات الوزارات نمط من أنماط المكتبات الحكومية وتندرج المكتبات الحكومية بدورها تحت مظلة ذلك القطاع العريض من المكتبات الذي اصطلح في سنة ١٩٠٩ على تسميته المكتبات المتخصصة. ولقد عرفتها (الإفلا، ٢٠٠٧م) بأنها مكتبات وجدت في الدرجة الأولى لتلبي حاجات صانعي القرارات والمديرين وغيرهم من الموظفين في دوائرهم ووزاراتهم الخاصّة. وهي تجمع المعلومات الحكومية أو أي معلومات أخرى تحتاجها تلك الدوائر والوزرات، بحيث تكون مجموعة مهمة في مجال عمل الوزارة التي تتبع لها وتشكل مصدرًا مهمًّا للباحثين، وتوفر لهم ما يحتاجونه. وعرف المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات مكتبات الوزارات بأنها "مكتبات تقع تحت مظلة ما يعرف بالمكتبات الحكومية فهي مكتبات تمولها وزارة أو مصلحة حكومية، قاصرة على موضوع واحد أو عدد من الموضوعات التي تهم الوزارة أو المصلحة التابعة لها" (الشامي، ١٩٩٨).

ولقد أورد (السالم، ١٩٩٩م) تعريفًا شاملاً لمكتبات الوزارات بأنها: "تلك المكتبات التي أنشأتها وتدعمها وتديرها وزارة وذلك لمقابلة الاحتياجات المعلوماتية لأعضائها وموظفيها من خلال اقتناء وتنظيم أوعية المعلومات المتخصصة ذات العلاقة باختصاص الوزارة التي تتبعها وتقديم الخدمات المكتبية لكافة منتسبيها، وتجنح نحو التخصص في المقتنيات والتركيز على ما يلبي اهتمامات الوزارة بشكل مباشر".

كما عرفتها باحثة أخرى (راضي، ٢٠٠٠م) بأنها نوع من أنواع المكتبات الحكومية المتخصصة يتم تأسيسها وتمويلها وإدارتها من قبل الوزارات المختلفة وتكتسب صفة تخصصها وفقًا لطبيعة التخصص الموضوعي للوزارات المنشأة فيها ووفقًا لطبيعة الأهداف التي أنشئت من أجل تحقيقها وتقوم هذه المكتبات بتجميع وتحليل وتنظيم وتهيئة سبل الاستفادة من مصادر المعلومات المتوافرة بها للدارسين والباحثين والعاملين

بكافة الكوادر التنظيمية للوزارات من أجل مساعدتهم على القيام بمهامهم الإدارية الفنية الموكلون بها ومن ثم تحسين مستوى الأداء وتطوير القدرات بما يتفق وأهداف هذه الوزارات التابعة لها.

ولقد ألحق عالم المكتبات (رانجاناثان، ١٩٨٥) في كتابه تنظيم المكتبات، مكتبات الوزارات ضمن مكتبات العمل التي تنشأ من أجل حشد جميع مصادر المعلومات التي تبحث في العمل الذي تمارسه الوزارة بحيث يمكنها من معرفة الاتجاهات الجديدة والانتفاع منها وهي ما زالت في مهدها.

كما لخصت (القحطاني، ٢٠١١) العناصر الأساسية لمكتبات الوزارات:

١ـ التبعية لجهاز حكومي أو مصلحة حكومية هي الوزارة.

٢ـ خدمة مجتمع الوزارة التي تتبعها.

٣ـ تشكل مجموعاتها ذخيرة وطنية من مصادر المعلومات.

ومن خلال ما سبق من الواضح أن مكتبات الوزارات وجدت لتزويد متخذي القرار والموظفين في الوزارات التي تتبع لها بالمعلومات، وتقوم هذه المكتبات بجمع وتنظيم وتخزين وتوزيع جميع المصادر المهمة وحسب احتياجات المستفيدين الرئيسيين.

وفيما يتعلق بتاريخ مكتبات الوزارات أشار (Ashworth, 1997) إلى أن ظهور مكتبات الوزارات كان في وأخر القرن الثامن عشر وأن إنشاءها ارتبط بنشأة وتطور الأجهزة الحكومية من وزارات وإدارات وأقسام، وأن وزارات الخارجية هي أقدم هذه الوزارات اهتمامًا بالمكتبات، وعلى الرغم من ذلك فإن انتشار هذا النوع من المكتبات على نطاق واسع حدث مطلع القرن التاسع عشر.

وتذكر المصادر أن البدايات الأولى لمكتبات الوزارات في العالم هي تلك التي وجدت في الدول الأوروبية وبالتحديد في بريطانيا عام ١٧٨٠ حيث تأسست مكتبة وزارة الخارجية البريطانية، أما في إيطاليا فقد كانت لدى معظم الإدارات والمصالح الحكومية في روما مكتبات متخصصة ذات حجم معقول، على سبيل المثال مكتبة وزارة

الزراعة والغابات التي أنشئت في عام ١٧٩٨ويبلغ حجم مجموعاتها نحو نصف مليون مجلد، بينما بلغ عدد مقتنيات مكتبة وزارة الصناعة والتجارة نحو مئة ألف مجلد في مجالات الصناعة والتجارة. وكما هي الحال في ألمانيا التي فيها كثير من المكتبات التابعة للوزارات، فعلى سبيل المثال مكتبة البرلمان الألماني.

ويذكر (Rossi and Hawkins, 1998) أن المكتبات الفيدرالية في الولايات المتحدة وجدت في عام ١٨٠٠ عندما تم تأسيس مكتبة الكونجرس لخدمة احتياجاته.

ويذكر (خليفة، ٢٠٠٣م) أن تطور هذه المكتبات كان في الولايات المتحدة حيث تأسست مكتبة وزارة الخزانة الأمريكية في عام ١٨٠٣، ووصلت مجموعاتها عام ١٨٧٥ إلى حوالي ٨٥٠٠ مجلد، وفي سنة ١٩٠٠ وصل عدد المجلدات إلى ١٢٠٠٠ مجلد حتى أنها وصلت مع سبعينيات القرن العشرين إلى ١٥٠,٠٠٠ مجلد مع التركيز على مجالات الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية، أما مكتبة وزارة الدفاع الأمريكية فهي الأخرى من بين المكتبات التي تأسست في البدايات في عام ١٨٣٢ بكمية محدودة من الكتب التي ارتفعت سنة ١٨٧٥ إلى ١٣٠٠٠ مجلد. وهناك كثير من مكتبات الوزرات في الولايات المتحددة ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر، ومنها مكتبة وزارة الداخلية التي تأسست ١٨٥٠ والتي وصلت مجلداتها إلى ٨٠٠٠ منتصف القرن الماضي.

وقد شهد القرن العشرين زيادة واضحة في عدد هذا النوع من المكتبات في الولايات المتحدة، وخاصة في منطقة واشنطن العاصمة، كما شهد تنوعًا شديدًا في أحجامها، ويعزا ذلك بطبيعة الحال إلى إنشاء وزارات حكومية جديدة وزيادة الاهتمام بتأسيس المكتبات بها، وكذلك الاعتماد على الحلول العلمية في إدارة العمل بها وحل المشكلات. ومن الوزارات الجديدة في ذلك الوقت وزارة التجارة والعمل التي وصل عدد مجلداتها إلى ٥٠٠ ألف مجلد، وكذلك مكتبة وزارة الإسكان والتنمية العمرانية التي أنشئت سنة ١٩٦٥ وقد جُمعت الكتب التي كانت موجودة في وكالة الإسكان القديمة وأضيفت إليها مجموعات جديدة عن طريق الشراء، بحيث

بلغت مجموعاتها في تلك الفترة نحو ٣٥٠ ألف مجلد.

ويذكر (Brophy, 2007) أن هذا النوع من المكتبات لم يتطور بصورة ملحوظة إلا مع بدايات القرن العشرين حيث أنشئت ما يسمى "رابطة المكتبات الخاصة ومكاتب المعلومات" في المملكة المتحدة في العشرينات من القرن العشرين والمستوحاة من خبرة الأمريكان في هذا الصدد، والذين أنشؤوا "رابطة المكتبات الخاصة" قبل هذا الوقت بقليل والتي مثلت البداية الحقيقية لهذا الاتجاه.

أما على مستوى العالم العربي حيث تشير (راضي، ٢٠٠٠) تعتبر جمهورية مصر من أوائل الدول العربية التي أنشأت هذا النوع من المكتبات، إذ تشير معظم الكتابات العربية إلى أن مكتبة وزارة العدل تعد أقدم مكتبة وزارة في مصر، فقد تأسست هذه المكتبة في آواخر القرن التاسع عشر تحديد في عام ١٨٩٥، ثم تأتي بعد ذلك من حيث النشأة المكتبة المركزية لوزارة الأشغال العامة والموارد المالية التي أنشئت عام ١٩٠٠، ثم مكتبة وزارة المالية في عام ١٩١٨، ثم مكتبة وزارة الزراعة عام ١٩٢٠، ثم مكتبة وزارة التربية والتعليم عام ١٩٢٧.

وتوالى بعد ذلك إنشاء هذا النوع من المكتبات في المنطقة العربية، وتتابعت بالظهور حيث تأسست في السودان المكتبة المركزية لوزارة الصحة عام ١٩٠٢، ومكتبة وزارة الزراعة ١٩١٢، وفي الأردن أنشئت مكتبة وزارة العدل عام ١٩٤٠ وفي الخمسينيات أنشئت تسع مكتبات، وازداد العدد في الستينيات إلى ٣١ مكتبة وزاريه (قنديل، ٢٠٠٠م).

أما في تونس فقد تأسس مركز التوثيق العربي التابع لوزارة الإعلام التونسية عام ١٩٤٦، وفي البحرين تأسست مكتبة التوثيق التربوي بوزارة التربية عام ١٩٧٦م (خليفة، ٢٠٠٣).

وفي السعودية تذكر الباحثة (القحطاني، ٢٠١١م) أن مكتبة وزارة المالية تعد أولى مكتبات الوزارات السعودية حيث أنشأت عام ١٩٤٣م، كما أنشأت في عام ١٩٥٩م المكتبة المركزية بوزارة المعارف، ثم أنشئت مكتبة وزارة التخطيط في عام ١٩٦٠م، وتتابع بعد ذلك إنشاء المكتبات في غالبية وزارات المملكة العربية السعودية.

ومن الواضح أن مكتبات الوزارات أصبحت من ضروريات إنشاء الوزارات والأجهزة الحكومية وخاصة في البلدان العربية، وصارت تنال كثيرًا من الاهتمام لما توفره لموظفيها من روافد المعلومات في شتى حقول المعرفة، وبوصفها وسيلة لرفع مستوياتها الثقافية وسد احتياجاتهم المعلوماتية.

- مكتبات الوزارات في دولة الامارات العربية المتحدة:

الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تأسست في ٢ ديسمبر ١٩٧١ نتيجة لاتحاد سبع إمارات (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، رأس الخيمة، الفجيرة). قبلت دولة الإمارات عضوًا في هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، فصار لها كيان سياسي نظامي مبني على أسس دولية معترف بها في كل دول العالم، وتتكون السلطة الاتحادية وفقا للدستور في الإمارات العربية المتحدة من المجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي. (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة).

ويذكر (الهدابي، محمود، ٢٠١٢) أن الإمارات عرفت المكتبات منذ زمن بعيد وبالأخص المكتبات الخاصة والمدرسية، وتولت تلك المكتبات مهامها الرئيسية ومهام المكتبات العامة معًا، لعدم وجود المكتبات العامة وقتها. وفي الإحصائية التي ذكرها (الهدابي، محمود، ٢٠١٢) بلغ عدد المكتبات العامة حتى عام (٢٠١٢) ٨٧ مكتبة عامة، وتنوعت جهة الإشراف على هذه المكتبات وهي: جهات اتحادية، جهات محلية، جهات أهلية خاصة، جهات رياضية وثقافية، وأفراد. أما المكتبات ومراكز المعلومات التابعة للجهات والمؤسسات الحكومية، وحسب إحصائيات دليل المؤسسات الثقافية والعلمية في دولة الإمارات الذي أصدره المجمع الثقافي ٢٠٠٤ فلقد بلغ عدد المكتبات التابعة للدوائر الحكومية مكتبات الوزارات (١٥ مكتبة) وبلغ عدد المكتبات التابعة للدوائر المحلية (٢٩) وبلغ عدد مكتبات شركات البترول (٦) بينما مكتبات المؤسسات الإعلامية الحكومية (٥)، أما مكتبات الشرطة والقوات المسلحة فبلغ (٦)، ومن ناحية مكتبات غرف التجارة والصناعة (٩). (حمودة، ٢٠٠٤)

وتعتبر هذه المكتبات الشريك الأساسي لقيام الحكومة بأعمالها، وهي لا تخرج بتصنيفها عن واحدة من أنواع المكتبات الحكومية السابقة الذكر في دليل الإفلا للمكتبات الحكومية.

فأهمية المكتبات ومراكز المعلومات في الدوائر الحكومية تأتي في توفير الاحتياجات المعلوماتية، لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية فلا يمكن أن يبني نظاماً حكوميًّا جيداً دون الاستعانة بالمكتبات ومراكز المعلومات والتي لا يمكن أن تقدم خدمات فعالة تلبي احتياجات المستفيدين دون الإشراف عليها إدارياً وتنظيمياً من قبل اختصاصي المعلومات والمكتبات. فالعصر الحالي هو عصر المعلومات حيث تعتبر قوة المعلومات واحدة من القوى الضرورية مثلها مثل القوة المادية والبشرية. وكما يذكر (جرجيس، ٢٠١٤) أن الإمارات وعبر السنوات العشر الماضية استثمرت على نحو هائل في قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات بهدف السير باتجاه

الاقتصاد المبني على المعرفة. ويشير إلى أن الإمارات الآن ليست السباقة في المنطقة العربية بوضع تقنيات المعلومات في العمل، بل تضع نفسها كواجهة أو بوابة إقليمية مع الاقتصاد العالمي. إن دولة الإمارات تسعى إلى إحداث تنمية مستدامة في المجالات كافة كان لابد لها من إدراك أهمية المعلومات أسوة بالمجتمعات المتقدمة التي تعتمد على المعلومات في اقتصادها، ولبناء مجتمع حضاري معلوماتي يتواكب ويستوعب ويتفاعل مع التقنيات المعلوماتية الحديثة والمتجددة عملت دولة الإمارات على الاهتمام بالمكتبات ومراكز المعلومات. ويشير (جرجيس، ٢٠١٤) إلى أن دولة الإمارات إدراكًا منها بأهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات المعلومات في بناء مجتمع المعرفة، فقد اهتمت بإيجاد مختلف أنواع المكتبات منطلقة في ذلك من إيمانها بدور هذه المؤسسات في صناعة وبناء التنمية الاقتصادية، ومن محور الاقتصاد المبني على المعرفة عبر الاستثمار في المعلومات التي تعد من السلع العامة التي تساعد في نمو اقتصاد المعرف، وخاصة أن الدولة تتبوأ مراتب متميزة في المؤشرات العالمية لمجتمع المعلومات. ونشير في هذا السياق أن هذا

التطور قد ظهر جلياً في ازدياد عدد المكتبات في العشر سنوات الأخيرة.

ويذكر (خليفة، ٢٠٠٣) أن الاهتمام بمكتبات الوزارة في دولة الامارات بدأ منذ بداية اكتمال الاتحاد عام ١٩٧٢م، حيث تأسست مكتبة وزارة العدل في السنة نفسها ثم تبعها مكتبة وزارة التربية والتعليم ووزارة الخارجية عام ١٩٧٣م، وكانت وزارة الخارجية عام ١٩٧٦ هي الأخرى قد تأسست لتشكل مجموعة مكتبات وزارات تساعد الحكومة على القيام بمهامها بإمدادها بالمعلومات التي تساعد متخذي القرار لصناعة القرارات القائمة على معلومات دقيقة وصحيحة. ويبلغ عدد الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩ وزارة. (موقع حكومة الإمارات، ٢٠١٤م).

كما افتتحت عام ١٩٧٤ مكتبة وزارة البترول والثروة المعدنية بمجموعات تصل إلى حوالي ٣٠٠٠ عنوان وتتخصص في موضوعات البترول والعلوم ذات الصلة. وتقدم خدماتها للعاملين في الوزارة والباحثين من الخارج.

وتبع ذلك مكتبة وزارة الداخلية عام ١٩٧٦ ويصل عدد الكتب فيها إلى نحو ٥٠٠٠ عنوان وتركز على موضوعات الشرطة والقانون والشريعة، وتقدم خدماتها للعاملين في الوزارة.

وفي عام ١٩٧٩ افتتحت المكتبة الطبية المركزية في وزارة الصحة، وتختص بطبيعة الحال في مجالات الطب والتمريض والصحة العامة ويصل عدد الكتب فيها إلى ٣٠٠٠ عنوان.

وتتابع بعد ذلك إنشاء مكتبات ومراكز المعلومات في غالبية الوزارات في الإمارات العربية المتحدة لسد احتياجات أجهزتها الإدارية من المعلومات وخدمة موظفيها في مجال أعمالهم الإدارية المتنوعة، ونال بعضها كثيرًا من الاهتمام والتطوير، وأصبحت جزءًا من الوزارات التي تتبعها اقتناعًا بما توفره لموظفيها من روافد المعلومات في شتى حقول المعرفة وبوصفها وسيلة لرفع مستوياتهم الثقافية وسد احتياجاتهم المعلوماتية.

٩- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

استخدم الباحثان في هذه البحث المنهج

الوصفي المسحي (Survey study) باعتباره الأنسب لطبيعة الدراسة، حيث يذكر (النجار، النجار، والزعبي، ٢٠٠٩) أنه المنهج الذي يعطي صورة واضحة عن الظاهرة قيد الدراسة من خلال جمع الحقائق والبيانات ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كميًّا ودقيقًّا لاستخلاص دلالتها، الأمر الذي يساعد في عملية فهم الظاهرة والوصول إلى النتائج المطلوبة. وهو أحد مناهج البحث المعتمدة في البحوث الاجتماعية، حيث ينصرف اهتمامه إلى دراسة مجتمع الدراسة أو عينة تمثل ذلك المجتمع.

١٠- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مكتبات الوزارات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على ضوء التشكيل الوزاري الذي صدر في ٥ يوليو ٢٠١٤، وتتكون من (٨) مكتبات على النحو التالي:

الجدول رقم (١) مكتبات الوزارات الاتحادية

الرقم	اسم المكتبة
١	مكتبة وزارة الداخلية
٢	مكتبة وزارة شؤون الرئاسة
٣	مكتبة وزارة الخارجية
٤	مكتبة وزارة الأشغال العامة
٥	مكتبة وزارة العدل
٦	مكتبة وزارة العمل
٧	مكتبة وزارة الشؤون المالية
٨	مكتبة وزارة البيئة والمياه

١- أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الآتي:

١ـ المصادر الأولية: وهي البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة من خلال الاستبانة، والمقابلة، والملاحظة.

٢ـ المصادر الثانوية: والمتمثلة في الكتب والدوريات والأطروحات والمواقع

الإلكترونية والتي استعين بها لتغطية الجانب النظري من هذه الدراسة.

٢- مجتمع البحث:

لم تكن هناك عينة للدراسة، لصغر حجم مجتمع الدراسة، حيث غطى الباحثان جميع مكتبات الوزارات التي بلغ عددها ٨ مكتبات، وجمعت البيانات عن طريق إرسال الاستبانة بالبريد الإلكتروني للمعنيين في تلك المكتبات، كما هو موضح بالاستبانة.

٣- أداة البحث:

صممت الاستبانة لتكون من النوع المغلق، وصياغة فقراتها بأسلوب واضح ومفهوم لأفراد مجتمع الدراسة ومراعاة اشتمال الفقرات لجميع محاور الدراسة وأسئلتها.

وتكونت الاستبانة بصيغتها النهائية من ثلاثة أقسام كما يلي:

القسم الأول: اشتمل على معلومات عامة حول الوزارات المبحوثة.

القسم الثاني: اشتمل على محاور تجيب عن التساؤل الأول من الدراسة وهو: ما وضع مكتبات الوزارات من حيث:

١ـ التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي.

٢ـ المكان المخصص للمكتبة، والتجهيزات والأثاث.

٣ـ المجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي.

٤ـ الخدمات المقدمة.

أما القسم الثالث فيحتوي على محورين للإجابة عن تساؤل الصعوبات والتحديات التي تواجه مكتبات الوزارات؟

ولقد تركت في بعض الأسئلة للمبحوثين حرية الاختيار لأكثر من اختيار، ونتيجة لذلك ظهرت النتائج في بعض الأسئلة مجموع النسب لا يساوي ١٠٠%.

ولقد تحقق الباحثان من صحة مصداقية الاستبانة المستخدمة في البحث، حيث تمت عملية اختبار ذلك بتوزيعه على عشرة خبراء سبعة منهم متخصصين في مجال علم المكتبات والمعلومات واثنان متخصصين في العلوم التربوية وواحد منهم خبير إحصائي، والذين أبدوا ملاحظات قيمة عدلت بموجبها صياغة بعض العبارات. بالإضافة إلى ذلك اختيرت الاستبانة من خلال توزيعها على مجموعة من الزملاء المتخصصين للتأكد من عدم وجود أية مشاكل في فهم الاستبانة وسهولة استلام وجمع البيانات.

كما أجرى الباحثان مجموعة من الزيارات الميدانية والمقابلات مع المعنيين الرئيسين في المكتبات المبحوثة، فالمقابلات أضافت للبحث معلومات مكملة حول واقع مكتبات الوزارات بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٤- المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية في هذا البحث باستخدام الإحصاء الوصفي. وقد استخدمت التكرارات والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات الدراسة ضمن متغير كل محور.

٥- تحليل النتائج:

يتناول هذا الجزء من البحث النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الاستبانة التي قسمت إلى ثلاثة أقسام كما أشرنا سابقًا وفيما يلي تحليلٌ وافٍ لكل الأقسام ومحاورها.

- القسم الأول: بيانات عامة:

يتناول هذا القسم أولاً محور التعرف إلى بيانات عامة حول المكتبة والوزارة التابعة لها:

للتعرف إلى سنة تأسيس الوزارة وسنة تأسيس المكتبة داخل الوزارات كما هو موضح في الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢) تأسيس مكتبات الوزارات في الإمارات

اسم المكتبة	سنة تأسيس الوزارة	سنة تأسيس المكتبة
وزارة الخارجية	١٩٧١	١٩٧١
وزارة الداخلية	١٩٧١	١٩٧١
وزارة العدل	١٩٧١	١٩٨٠
وزارة شؤون الرئاسة	٢٠٠٤	٢٠٠٤
وزارة المالية	١٩٨٤	٢٠٠٥
وزارة البيئة والمياه	٢٠٠٦	٢٠٠٦
وزارة الأشغال العامة	١٩٧٢	٢٠٠٧
وزارة العمل	١٩٧١	٢٠١٣

ومن خلال النتائج أظهرت (4) مكتبات أي بنسبة ٥٠ % من إجمالي مكتبات الوزارات قد أنشئت المكتبة فيها في عام التأسيس للوزارة نفسه. والجدير بالذكر أن

مكتبتين تم تأسيسهما منذ بداية تأسيس اتحاد الإمارات عام ١٩٧١، وهما مكتبتا وزارة الداخلية ووزارة الخارجية.

أما القسم الثاني: من الدراسة فقد خصص لمحاور البحث. ويشتمل على الإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة لمعرفة الوضع الحالي للمكتبات محل الدراسة من حيث المحاور التالية وضع التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة، والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة، وجاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي:

١ـ التعرف إلى مستوى المكتبة الإداري في الهيكل التنظيمي للوزارة:

أشارت النتائج إلى أن ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥% من إجمالي مكتبات الوزارات (بمستوى قسم)، وأن هناك مكتبتين بنسبة ٢٥% (بمستوى وحدة). بينما ذكرت ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥% لا يوجد تنظيم إداري واضح. كما يظهر في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣) المستوى الإداري للمكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
مستوى إدارة	٠	٠
مستوى قسم	٣	٣٧,٥
مستوى وحدة	٢	٢٥
أخرى	٣	٣٧,٥

٢ـ معرفة مدى وجود هيكل تنظيمي للمكتبة

جاءت النتائج بشأن وجود هيكل تنظيمي للمكتبة أن نصف المكتبات بها هيكل تنظمي، بينما النصف الآخر ليس به هيكل تنظيمي. كما هو موضح في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤) الهيكل التنظيمي للمكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
يوجد هيكل تنظيمي	٤	٥٠

لا يوجد هيكل تنظيمي	٤	٥٠

٣ـ تحديد هوية المستفيدين من المكتبة:

أوضحت النتائج بشأن المستفيدين من المكتبة أن (٨) مكتبات بنسبة ١٠٠% المستفيدين الرئيسين منها هم موظفو الوزارة، كما أجابت (٥) مكتبات بنسبة ٦٢,٥% بأنها تتيح لموظفي الجهات الحكومية الأخرى الاستفادة من خدماتها. وأن (٣) مكتبات بنسبة ٣٧,٥% قد شملت بالإضافة لموظفي الوزارة وموظفي الجهات الحكومية، عامة الناس، كما هو موضح في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥) المستفيدون من المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
موظفو الوزارة	٨	١٠٠
موظفو جهات حكومية أخرى	٥	٦٢,٥
عامة الناس	٣	٣٧,٥

المحور الثاني: المبنى والتجهيزات:

١ـ التعرف إلى المكان المخصص للمكتبة ضمن مبنى الوزارة:

أشارت النتائج إلى أن (٥) من مكتبات الوزارات بنسبة ٦٢,٥% تقع المكتبة في المبنى الرئيس للوزارة، بينما تقع مكتبتان بنسبة ٢٥% تقع ضمن إدارة داخل الوزارة. وهما وزارة البيئة ووزارة العمل. كما هو موضح في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦) المكان المخصص للمكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
في المبنى الرئيس للوزارة	٥	٦٢,٥
في مبنى مستقل	١	١٢,٥
مشتركة مع إدارة أخرى	٢	٢٥,٠

٢ـ التعرف إلى حجم المساحة المخصصة للمكتبة:

أوضحت النتائج أن (٤) مكتبات بنسبة ٥٠% من مكتبات الوزارات مساحة المكتبة ما بين ١٠٠ـ٣٠٠ م٢ و(٤) مكتبات بنسبة ٥٠% مساحة المكتبة بين ٤٠٠ـ٦٠٠ م٢. كما هو موضح في الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٧) المساحة المخصصة للمكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
١٠٠ـ٣٠٠	٤	٥٠
٤٠٠ـ٦٠٠	٤	٥٠

٣ـ هل المبنى الذي تشغله المكتبة مصمم ليكون مكتبة أم أعيد تصميمه ليكون مكتبة؟

كان من الواضح أن (٥) مكتبات بنسبة ٦٢,٥% من مكتبات الوزارات تقع ضمن مباني أعيد تصميمها لتصبح مكتبة، بينما ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥% تقع في مباني صممت لتكون مكتبة. كما هو موضح في الجدول رقم (٨).

الجدول رقم (٨) مبنى المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
مساحة مصممة لتكون مكتبة	٣	٣٧,٥
مساحة أعيد تصميمها لتكون مكتبة	٥	٦٢,٥

٤ـ كفاية مساحة المكتبة:

مدى كفاية مساحة المكتبة لتخزين المواد المكتبية، فقد أكدت ٦ من المكتبات بنسبة ٧٥% أن المساحة كافية لتخزين المواد المكتبية في مكتباتهم غير أن مكتبتين بنسبة ٢٥% كانت المساحة غير كافية لتخزين مواد المكتبة. كما هو موضح في الجدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩) مدى كفاية مساحة المكتبة لتخزين المواد المكتبية

البيان	التكرار	النسبة %
المساحة كافية لتخزين المواد المكتبية	٦	٧٥

المساحة غير كافية لتخزين المواد المكتبية	٢	٢٥

٥ـ مدى كفاية مساحة المكتبة لتقديم خدمات المكتبة:

أشارت النتائج إلى أن ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥% مساحتها كافية لتقديم الخدمات داخل المكتبة، بينما ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥% المساحة لديها غير كافية لتقديم خدمات المكتبة، كما هو موضح في الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (١٠) مدى كفاية مساحة المكتبة لتقديم خدمات المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
المساحة كافية لتقديم خدمات المكتبة	٥	٦٢,٥
المساحة غير كافية لتقديم خدمات المكتبة	٣	٣٧,٥

٦ـ مدى كفاية مساحة المكتبة للقيام بالأعمال الفنية:

أوضحت ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥% أن مساحة المكتبة كافية للقيام بالأعمال الفنية داخل المكتبة، بينما ٣ من المكتبات بنسبة ٣٧,٥ % المساحة غير كافية للقيام بالأعمال الفنية. كما هو موضح في الجدول رقم (١١).

الجدول رقم (١١) مدى كفاية مساحة المكتبة للقيام بالأعمال الفنية

البيان	التكرار	النسبة %
المساحة كافية للقيام بالأعمال الفنية	٥	٦٢,٥
المساحة غير كافية للقيام بالأعمال الفنية	٣	٣٧,٥

٧ـ التعرف إلى كفاية أثاث المكتبة لتقديم خدمات المكتبة.

أشارت النتائج إلى أن ٧ مكتبات بنسبة ٨٧,٥% لديها أثاث كافٍ لتقديم خدمات المكتبة، كما هو موضح في الجدول رقم (١٢).

الجدول رقم (١٢) مدى كفاية أثاث المكتبة لتقديم خدمات المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
أثاث المكتبة كاف لتقديم خدمات المكتبة	٧	٨٧,٥

أثاث المكتبة غير كاف لتقديم خدمات المكتبة	١	٥,٣

٨ـ التعرف إلى كفاية معدات وتجهيزات المكتبة لتقديم الخدمات:

أوضحت النتائج أن ٥ من المكتبات بنسبة ٦٢,٥% معداتها كافية لتقديم خدمات المكتبة، بينما ٣ من المكتبات بنسبة ٣٧,٥ % لم تكن المعدات كافية لتقديم خدمات المكتبة، كما هو موضح في الجدول رقم (١٣).

الجدول رقم (١٣) مدى كفاية معدات وتجهيزات المكتبة لتقديم الخدمات

البيان	التكرار	النسبة %
معدات وتجهيزات المكتبة كافية	٥	٦٢,٥
معدات وتجهيزات المكتبة غير كافية	٣	٣٧,٥

المحور الثالث: العاملون في المكتبة:

١ـ إجمالي عدد الموظفين في المكتبة:

جاءت النتائج أن ٥ من المكتبات اي بنسبة ٦٢,٥% لديها عدد موظفين يتراوح بين ١-٥ موظفين، بينما أشارت مكتبة واحدة أن لديها ٦ موظفين، وتجدر الإشارة إلى أن مكتبتين ليس فيهما موظف متفرغ. كما هو واضح في الجدول رقم (١٤).

الجدول رقم (١٤) إجمالي عدد الموظفين في المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
عدد الموظفين من ١ـ٥	٥	٦٢,٥
عدد الموظفين من ٦ـ١٠	١	١٢,٥
لا يوجد موظف متفرغ	٢	٢٥

٢ـ عدد الموظفين المتخصصين في مجال المكتبات في المكتبة:

أشارت ٤ مكتبات من مكتبات الوزارات أن لديها متخصصين في علم المكتبات، وعددهم من ١ـ٥ متخصصين. كما هو موضح في الجدول رقم (١٥).

الجدول رقم (١٥) عدد الموظفين المتخصصين في مجال المكتبات في المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
عدد الموظفين من ١ـ٥	٤	٥٠

لا يوجد	٤	٥٠

٣ـ معرفة مدى كفاية عدد الموظفين لتقديم خدمات المكتبة:

أكدت النتائج أن ٦ مكتبات بنسبة ٧٥,٠% عدد الموظفين فيها كاف، كما هو موضح في الجدول رقم ١٦.

الجدول رقم (١٦) مدى كفاية عدد الموظفين لتقديم خدمات المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
عدد الموظفين كاف	٦	٧٥
عدد الموظفين غير كاف	١	١٢,٥
لا أعرف	١	١٢,٥

المحور الرابع: مجموعات المكتبة:

١ـ إجمالي عدد المواد المكتبية في المكتبة

وأشارت النتائج إلى أن ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥% من المكتبات عدد المجموعات المكتبية فيها أقل من ٥٠٠٠ مادة، بينما جاءت تجاوزت مجاميع مكتبتين ٢٠٠٠٠ مادة وتجدر الإشارة إلى أن واحدة من المكتبات وهي مكتبة وزارة الداخلية لا يوجد في المقر الرئيسي الذي يخدم الموظفين أي مجموعة مكتبية مطبوعة، لأنها مكتبة إلكترونية. كما هو موضح في الجدول رقم (١٧).

الجدول رقم (١٧) إجمالي عدد المواد المكتبية في المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
١ـ٥٠٠٠	٥	٦٢,٥
٢٠٠٠٠-فأكثر	٢	٢٥

٢ـ هل يوجد سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات في المكتبة؟

أوضحت النتائج أن ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥% لديها سياسة مكتوبة لسياسة التزويد، بينما ٣ مكتبات أجابت بأن ليس لديها سياسة تزويد واضحة، كما هو موضح في الجدول رقم (١٨).

الجدول رقم (١٨) هل يوجد سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات في المكتبة؟

البيان	التكرار	النسبة %

لديها سياسة لتنمية المجموعات	٥	٦٢,٥
ليس لديها سياسة لتنمية المجموعات	٣	٣٧,٥

٣ـ التعرف إلى مصادر تنمية مجموعات المكتبة:

جاءت الإجابات أن ٧ من مكتبات الوزارات بنسبة ٨٧,٥% تعتمد على الإهداء كمصدر من مصادر لتنمية المجموعات، كما أوضحت ٦ مكتبات بنسبة ٧٥% تعتمد على الشراء، وأشار ٤ من المكتبات بنسبة ٥٠% إلى أن التبادل أحد المصادر المهمة في تنمية المجموعات. كما هو واضح في الجدول رقم (١٩).

الجدول رقم (١٩) مصادر تنمية مجموعات المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
الشراء	٦	٧٥
الإهداء	٧	٨٧
التبادل	٤	٥٠

٤ـ التعرف إلى نظام تصنيف المجموعات في المكتبة:

أشارت النتائج إلى أن ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥% لديها نظم تصنيف لمجموعتها، وتوزعت بين مكتبتين تستخدم نظام تصنيف الكونجرس، ومكتبتان تستخدمان نظام تصنيف ديوي العشري، وواحدة لديها تصنيف خاص. وجاءت إجابات ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥% بأن ليس لديها نظام تصنيف لمجموعاتها، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (٢)٠.

الجدول رقم (٢٠) نظم التصنيف المستخدمة في المكتبة

البيان	التكرار
تستخدم نظام تصنيف مكتبة الكونجرس	٢

تستخدم نظام تصنيف ديوي	٢
تصنيف خاص	١
لا يوجد تصنيف للمجموعات	٣

المحور الخامس: أتمتة المكتبة:

٥ـ التعرف إلى النظام الإلكتروني المستخدم في المكتبة:

أشارت النتائج إلى أن نصف مكتبات الوزارات لديها نظام إلكتروني لإدارة العمليات في المكتبة، بينما أشار النصف الآخر إلى أنه لا يوجد لديهم نظام إلكتروني. كما هو موضح في الجدول رقم (٢١).

الجدول رقم (٢١) النظام الإلكتروني المستخدم في المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
يوجد نظام إلكتروني للمكتبة	٤	٥٠
لا يوجد نظام إلكتروني للمكتبة	٤	٥٠

المحور السادس: خدمات المكتبة:

١ـ ما الخدمات التي تقدمها المكتبة للمستفيدين؟

أظهرت النتائج أن ٧ من المكتبات بنسبة ٨٧,٥% تقدم خدمة الإعارة الخارجية للمستفيدين، وجاء في المرتبة الثانية من الخدمات خدمة الإعارة الداخلية بواقع ٥ مكتبات بنسبة ٦٢%. وتميزت مكتبتان بأنهما تقدمان جميع الخدمات بالإضافة لما سبق (الأجوبة المرجعية، الإحاطة الجارية، البث الانتقائي، البحث في قواعد البيانات، خدمة التصوير، خدمة الترجمة). كما هو موضح في الجدول رقم (٢٢).

الجدول رقم (٢٢) الخدمات التي تقدمها المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %

الإعارة الخارجية	٧	٨٧,٥
الإعارة الداخلية	٥	٦٢
الخدمات المرجعية	٣	٣٧,٥
الإحاطة الجارية	٢	٢٥
البث الانتقائي	٣	٣٧,٥
البحث في قواعد البيانات	٣	٣٧,٥
خدمة التصوير	٣	٣٧,٥
خدمة الترجمة	١	١٢,٥

٢- ما الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المكتبة للمستفيدين؟

أشارت النتائج إلى أن ٢ من المكتبات ليس لديهما أية خدمات إلكترونية مقدمة للمستفيدين، بينما ذكرت ٣ مكتبات أنها تقدم خدمات (الإيميل والفاكس، وأجهزة الكمبيوتر، والإنترنت، والواي فاي، والموقع الإلكتروني، والخدمات المرجعية المكتبية، وتدريب الموظفين، وتوصيل الوثائق)، وتفردت مكتبة واحدة بتقديم خدمة التطبيق الذكي على الهواتف للمستفيدين. كما هو موضح في الجدول رقم (٢٣).

الجدول رقم (٢٣) الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
البريد الإلكتروني	٥	٦٢,٥
الفاكس	٣	٣٧,٥
أجهزة كمبيوتر	٤	٥٠
الإنترنت	٥	٦٢,٥
الواي فاي	٤	٥٠
موقع إلكتروني	٣	٣٧,٥
تطبيق ذكي للمكتبة	١	١٢,٥
تدريب الموظفين	٣	٣٧,٥
توصيل الوثائق	٣	٣٧,٥

البيان	التكرار	النسبة %
الخدمات لإلكترونية المرجعية	٣	٣٧,٥

القسم الثالث: التحديات والصعوبات:

١ـ التحديات التي تواجه مكتبات الوزارات: أوضحت النتائج بان أكبر خمس تحديات تواجه المكتبات هي: تجهيزات المكتبة غير مناسبة للعمل، مجموعات المكتبة غير مفهرسة ومصنفة، ميزانية المكتبة غير كافية، عدم الوعي بأهمية المكتبة ودورها، مبنى المكتبة غير مناسب. كما هو موضح في الجدول رقم (٢٤).

الجدول رقم (٢٤) التحديات التي تواجه مكتبات الوزارات

البيان	التكرار	النسبة %
مبنى المكتبة غير مناسب	٣	٣٧,٥
تجهيزات المكتبة غير مناسبة للعمل	٤	٥٠
مجموعات المكتبة غير مناسبة للمستفيدين	٣	٣٧,٥
عدم مناسبة ساعات دوام المكتبة للمستفيدين	٠	٠
مجموعات المكتبة غير مفهرسة ومصنفة	٤	٥٠
ميزانية المكتبة غير كافية	٤	٥٠
عدد المتخصصين غير كافٍ	٣	٣٧,٥
قلة استخدام التكنولوجيا الحديثة في المكتبة	٣	٣٧,٥
عدم الوعي بأهمية المكتبة ودورها	٤	٥٠
عدم الاهتمام بالمكتبة من قبل الإدارة العليا	١	١٢,٥

٢ـ الصعوبات التي تواجه مكتبات الوزارات:

أظهرت النتائج أن أهم الصعوبات التي تواجه المكتبات هي على الترتيب: صعوبات إدارية، ويليها صعوبات فنية، ثم صعوبات مالية وتقنية. كما هو موضح في الجدول رقم (٢٥).

الجدول رقم (٢٥) الصعوبات التي تواجه مكتبات الوزارات

البيان	التكرار	النسبة %
صعوبات إدارية	٥	٦٢,٥
صعوبات فنية	٣	٥٠

البيان	التكرار	النسبة %
صعوبات مالية	٢	٢٥
صعوبات تقنية	٢	٢٥
أخرى	٢	٢٥

مناقشة النتائج:

وفيما يلي عرض نتائج البحث:

١ـ برهنت النتائج أن زمن إنشاء مكتبات الوزارات غالبًا ما يكون متزامنًا مع إنشاء الوزارة حيث اتضح أن (٤) مكتبات من ٨ وزارات تمثل ٥٠% أنشئت مع إنشاء الوزارة.

٢ـ تقع جميع مكتبات الوزارات في أبو ظبي، إلا مكتبة وزارة البيئة والمياه فإنها تقع في دبي.

٣ـ إن مكتبة وزارة الداخلية الرئيسة التي تخدم موظفي الوزارة هي مكتبة إلكترونية ١٠٠%، بينما في فروعها المنتشرة في مراكز وزارة الداخلية عبر الدولة يوجد فيها مواد مطبوعة ويبلغ مجموع الكتب المطبوعة فيها أكثر من ١٠٠٠٠٠ كتاب.

٤ـ أوضحت النتائج أن التبعية الإدارية لمكتبات الوزارات توزعت بين انضوائها تحت إدارة أخرى بمستوى قسم أو وحدة بواقع ٦٢,٥%. وبقية المكتبات بنسبة ٣٧,٥% جاءت مستقلة في تبعيتها في الهيكل التنظيمي.

٥ـ توصلت النتائج إلى أن لدى ٥٠% من مكتبات الوزارات هيكلاً تنظيميًا لمكتباتهم.

٦ـ أظهرت النتائج أن المستفيدين الأساسيين من خدمات المكتبة هم موظفو الوزارة، حيث بلغت النسبة ١٠٠%.

٧ـ أظهرت النتائج أن المكان المخصص للمكتبة دائمًا ما يكون في المبنى الرئيس للوزارة، حيث ذكرت ٦٢,٥% وجودها في المبنى الرئيس للوزارة، عدا مكتبة واحدة موجودة في مبنى مستقل وهي مكتبة وزارة الداخلية، ومكتبتان ضمن إدارة أخرى.

٨ـ أظهرت النتائج أن مساحة مكتبات الوزارات هي مساحات مقبولة لمكتبة متخصصة حكومية. حيث تراوحت ما بين ١٠٠ـ٦٠٠ متر مربع. وأن هذه المساحة كافية لتخزين المواد المكتبية ومعالجتها وتقديم الخدمات.

٩ـ أوضحت النتائج أن نسبة ٦٢,٥% من مكتبات الوزارات المكان المخصص للمكتبة، أعيد تصميمه ليكون مكتبة، عدا ٣ مكتبات حيث صمم المكان ليكون مكتبة.

١٠ـ أشارت نتائج البحث إلى أن ٨٧,٥% من مكتبات الوزارات لديها أثاث كاف لتقديم خدمات المكتبة.

١١ـ أن المعدات والتجهيزات في مكتبات الوزارة كافية نوعا ما لتقديم خدمات المكتبة حيث ذكرت ٦٢,٥ % من المكتبات كفاية المعدات والتجهيزات.

١٢ـ توصلت النتائج إلى ٦٢,٥% من مكتبات الوزارات عدد الموظفين فيها من ١ـ٥ موظفين، بينما في مكتبتين لا يوجد موظف متفرغ. وانفردت واحدة وهي وزارة الداخلية، إذ يوجد فيها أكثر من ٦ موظفين.

١٣ـ أشارت النتائج إلى أن لدى ٥٠% من مكتبات الوزارات موظفين متخصصين في علم المكتبات والمعلومات.

١٤ـ أن عدد الموظفين في المكتبات كافٍ لتقديم الخدمات، حيث أشارت النتائج إلى أن ٧٥% من مكتبات الوزارات ترى أن العدد كاف.

١٥ـ أظهرت النتائج حجم المجموعات المكتبية (الكتب المطبوعة) في المكتبات، فقد تبين أن ٥ من المكتبات تمثل ٦٢,٥% مجموعاتها أقل من ٥٠٠٠ كتاب، عدا مكتبتين فتجاوزت مجموعاتهما ٢٠٠٠٠ كتاب، بينما انفردت مكتبة وزارة الداخلية الرئيسة بأن مجموعاتها جميعها إلكترونية.

١٦ـ ثبت أن غالبية مكتبات الوزارات (٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥%) لديها سياسة مكتوبة لتنمية مصادرها، بينما أشارت ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥ % بأنها ليس لديها سياسة مكتوبة.

١٧ـ أوضحت النتائج أن المصدر الرئيس لتنمية المجموعات في المكتبات تنوعت ما بين الإهداء ثم الشراء ثم التبادل بالتوالي.

١٨ـ ظهر أن غالبية المكتبات تقوم بعمل تصنيف لمجموعاتها حيث تبين أن ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥% تتبع نظام تصنيف لمجموعاتها، بينما ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥% ليس لديها أي تصنيف لمجموعاتها.

١٩ـ ظهر أن نصف مكتبات الوزارات لديها نظام إلكتروني لإدارة عمليات المكتبة

حيث تبين أن ٤ مكتبات بنسبة ٥٠% لديها نظام إلكتروني، بينما النصف الآخر ليس لديهم نظام إلكتروني.

٢٠ـ أشارت النتائج إلى أن الخدمات المتوافرة في المكتبات هي خدمات الإعارة الخارجية حيث ذكر ٧ مكتبات بنسبة ٨٧,٥% أنها تقدم هذه الخدمة، بينما الخدمات المرجعية، والبث الانتقائي والبحث في قواعد البيانات وخدمة التصوير؛ تقدمها ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥%

٢١ـ أوضحت النتائج أن ٣٧,٥% من مكتبات الوزارات أنها تقدم أغلب الخدمات الإلكترونية (البريد الإلكتروني والفاكس، وأجهزة الكمبيوتر، الإنترنت، والواي فاي، والموقع الإلكتروني، والخدمات المرجعية المكتبية، وتدريب الموظفين، توصيل الوثائق)، وتفردت مكتبة واحدة بتقديم خدمة التطبيق الذكي على الهواتف للمستفيدين.

٢٢ـ أظهرت النتائج أن أكثر خمسة تحديات تواجه مكتبات الوزارات هي: تجهيزات المكتبة غير المناسبة للعمل، مجموعات المكتبة غير مفهرسة ومصنفة، ميزانية المكتبة غير كافية، عدم الوعي بأهمية المكتبة ودورها، مبنى المكتبة غير مناسب.

٢٣ـ أشارت النتائج إلى أن الصعوبات الإدارية هي على رأس الصعوبات التي تواجهها مكتبات الوزارات، ويليها الصعوبات الفنية والمالية.

التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه نتائج البحث يوصي الباحثان بما يلي:

١ـ أن تكون هناك جهة مركزية تعمل على تطوير مكتبات الوزارات وتقديم الدعم الكامل لها، وتضع معايير محددة لهذا النوع من المكتبات.

٢ـ دعوة الوزارات الفدرالية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤسسات الإماراتية غير المرتبطة بوزارات لا يوجد بها مكتبات الى العمل على تأسيس مكتبات خاصة بكل وزارة أو مؤسسة.

٣ـ نشر الوعي بأهمية دور مكتبات الوزارات بين منسوبي الوزارات كافة على اختلاف مواقعهم الإدارية.

٤ـ ربط مكتبات الوزارات إداريًّا وبما يتناسب مع مكانتها وأهميتها ووضعها في المكانة المناسبة ضمن الهيكل التنظيمي

لكل وزارة لإكسابها مزيدًا من المساندة والدعم.

٥ـ الدعوة إلى زيادة عدد المتخصصين في مجال المكتبات وعلم المعلومات في مكتبات الوزارات ليكونوا على دراية كافية في إدارة تلك المكتبات وتقديم الخدمات المتطورة والحديثة.

٦ـ أن يكون لمكتبات الوزارات نظام وسياسة مكتوبة وتعليمات لتسيير أعمالها وفق المعايير والمواصفات الدولية المعتمدة بهذا المجال.

٧ـ تطوير طريقة ومستوى تنمية المجموعات المكتبية تكون متوافقةً مع الممارسات العالمية وتتناسب مع نوعية وحجم جمهور المستفيدين في مكتبات الوزارات.

٨ـ توعية مكتبات الوزارات بضرورة اتباع الأنظمة العالمية في تصنيف مجموعاتها وتنظيمها.

٩ـ توعية مكتبات الوزارات إلى ضرورة استخدام نظام إلكتروني متوافق مع المواصفات والمعايير المتبعة في مجال نظم المكتبات.

١٠ـ تخصيص بناء مستقل خاص لمكتبة الوزارة يحتوي على جميع التجهيزات اللازمة والمتخصصة ووفق المعايير والمواصفات الدولية.

١١ـ مواكبة التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من التطور الكبير في مجال المكتبات والمعلومات وتجهيز المكتبات بأحدث التقنيات التي تساعد تلك المكتبات على تقديم خدماتها بما يواكب رؤية الإمارات المستقبلية.

١٢ـ ربط مكتبات الوزارات في شبكة تعاونية موحدة وإنشاء ما يسمى ائتلاف مكتبات الوزارة الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة (Consortium) ليكون أداة لتوحيد الجهود ومشاركة قواعد ومصادر المعلومات بين تلك المكتبات.

١٣ـ عقد لقاءات بين مسؤولي مكتبات الوزارات وبشكل دوري للوقوف على أهم الأمور المشتركة وتفعيل التعاون بينها.

١٤ـ دعوة الوزارات التي ليس لديها مكتبات إلى تأسيس مكتبات حديثة ومتطورة.

المراجع

أ- المراجع العربية:

١ـ أحمد محمد الشامي (١٩٩٨). **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات**، القاهرة: دار المريخ.

٢ـ الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا) (٢٠٠٧). دليل المكتبات الدوائر الحكومية.، ٦٦ ص.

٣ـ البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. عن الإمارات. الحكومة والنظام السياسي، متاح على الرابط Http://www.government.ae/web/guest/politics

٤ـ تغريد أبو الحسن راضي (٢٠٠٠). **مكتبات الوزارات في في مصر: دراسة ميدانية**. حلوان: جامعة حلوان.، [١٥٠ص.]

٥ـ تيسير العاني (٢٠٠٤) **مكتبات وزارة الأوقاف العامة في بغداد والموصل: دراسة تحليلية تقويمية مقارنة**، ٢٦٠ ص.

٦ـ جرجيس، جاسم (٢٠١٤). الطريق إلى مجتمع المعرفة وقطاع المكتبات والمعلومات في الوطن العربي، بيروت: دار الفكر المعاصر.

٧ـ جمال تميم عباس (١٩٩١). **رضا مستخدمي المكتبات الحكومية: دراسة حالة مكتبة وزارة الخارجية السعودية**، تكساس: جامعة شمال تكساس.

٨ـ جوزاء القحطاني. (٢٠١١). **مكتبات ومراكز معلومات الوزارات في المملكة العربيةالسعودية: دراسة للواقع وخطة مقترحة للتطوير**. الرياض: مكتبة الملك فهد.

٩ـ ح. حمودة (٢٠٠٤). **دليل المؤسسات الثقافية والعلمية في دولة الإمارات**. أبوظبي: المجمع الثقافي.، ٣٢٦ ص.

١٠ـ سالم السالم (١٩٩٩). **المكتبات في عهد الملك عبد العزيز**، الرياض: مكتبة الملك فهد.

١١ـ ش. ر. رانجاناثـــان (١٩٨٥). **تنظـــيم المكتبات**، دمشق: دار الفكر.

١٢ـ شعبان خليفة (٢٠٠٣). **دائرة المعارف العربية في علوم المكتبات والمعلومات**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

١٣ـ علـــي الخبـــاز. (٢٠٠١). **الاحتياجـــات التدريبيـــة للعـــاملين فـــي المكتبـــات المتخصصة في القطاع الحكومي بدولة الكويت: دراسة ميدانية**.

١٤ـ علـــي الصـــوينع. (١٩٨٥). **اســـتخدام الموظفين للمكتبات الحكومية**. الرياض: معهد الإدارة العامة.، ٢٠٤ ص.

١٥ـ فايز جمعة النجار، نبيل جمعة النجار، وماجـــد راضـــي الزعبـــي (٢٠٠٩). **أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

١٦ـ الهدابي، أحمد، محمود ياسر (٢٠١٢). **المكتبـات العامـة فـي الإمـارات العربيـة المتحـدة: إطلالـة تاريخيـة، ودراسـة للواقع، ورؤية مستقبلية**.

١٧ـ يوسف قنديل (٢٠٠٠). **المكتبات ومراكز المعلومات في الأردن: الواقع والتحديات**، عمان: مكتبة عبد الحميد شومان.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

18- Hawkins, Evelyn F. , Rossi, Robert J. . (1998) **The Status of Federal Libraries and Information Centers in the United States:Results from the 1994 Federal Libraries and Information Centers Survey .National Center For Education Statistics**.

19- **International Encyclopedia of Information and library science**. (2003) London: Routledge, 720 p.

20- Brophy, Peter. (2007) **The library in the twenty -first century** .Library Assn Pub. Ltd.

21- Ashworth, Wilfred. (1997) .Special **librarianship (Outlines of modern librarianship .london: clive bingley**.

***